



# من النيل إلى الفرات نداء الإيمان والمواطنة

وثيقة الملتقى الأكاديمي المسيحي للمواطنة  
في العالم العربي



**CAFCAW**  
THE CHRISTIAN ACADEMIC FORUM  
FOR CITIZENSHIP IN THE ARAB WORLD  
الملتقى الأكاديمي المسيحي للمواطنة في العالم العربي

[www.cafcaw.org](http://www.cafcaw.org)

# من النيل إلى الفرات نداء الإيمان والمواطنة

وثيقة الملتقى الأكاديمي المسيحي  
للمواطنة في العالم العربي

طبعة أولى

---

## من النيل إلى الفرات نداء الإيمان والمواطنة

وثيقة الملتقى الأكاديمي المسيحي للمواطنة  
في العالم العربي

صدر عن: ديار للنشر، بيت لحم، فلسطين، ٢٠١٤

---

المطبعة: بطيركية اللاتين  
الإخراج الفني والجمع: ديار للنشر  
تصميم: إنجريد أنور الخوري

جميع حقوق الطبع أو إعادة النشر محفوظة لديار للنشر ٢٠١٤

---

*www.diyar.ps*

## ١- خلفية الوثيقة ومرماها

١-١ بدعوة من مجموعة ديار<sup>٢</sup> التي بحثت في موضوع الدين والدولة في الشرق العربي<sup>٣</sup> منذ عام ٢٠٠٨، اجتمعنا نحن مجموعة من الأكاديميين والشباب الجامعيين المسيحيين وبمساعدة مجموعة من المفكرين والأكاديميين العرب المسلمين لنفكر في الهم الواحد والمصير المشترك والأهم للخروج برؤيا موحدة تساعدنا على الصمود في أوطاننا والانخراط في مجتمعاتنا والعمل على نهضة شعوبنا كي تكون لنا حياةً ولتكن أفضل.

٢-١ ولقد وضعنا معا هذه الوثيقة<sup>٤</sup> كي تعبر عن رؤيتنا للواقع الأليم الذي يعيشه شرقنا العربي، وعن رؤيانا للمستقبل المنشود الذي نحلم به، ونسعى لتحقيقه. إننا على يقين أن نيل المطالب ليس بالتمني ولكن تُؤخذ الدنيا غالباً، لذلك لم نكتفِ أن تكون هذه الوثيقة تعريفية فحسب بل أردناها أن تؤسس لمنبر أكاديمي شرق أوسطي ومسيحي للتفكير معاً والتواصل والتحاور معاً، ولكن الأهم من ذلك هو العمل معاً<sup>٥</sup>. لذلك عملنا بالإضافة إلى الوثيقة على خطة للعامين القادمين والتي ستشكل الخطوات الأولى لما نأمل أن يكون حركة فكرية مسيحية شرق أوسطية تجمع ولا تفرق، وتتشابك مع كل أطراف المنطقة وأديانها، وتقدم نموذجاً للإيمان الواعي والفاعل.

### ٣-١ السؤال الأول: لماذا «من النيل الى الفرات»؟

١-٣-١ لقد اشترك في كتابة هذه الوثيقة مفكرون من دول ست هي: مصر وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين والعراق... وتشكل هذه الدول الست منبت الحضارات المشرقية كما وتشكل جيوسياسياً منطقة لها خصائصها، حيث زرعت إسرائيل في قلبها فأدت إلى شرذمتها، كما وتختلف في بنيتها عن دول الخليج العربي من جهة أو شمال إفريقيا من جهة أخرى، ولكنها أيضاً المنطقة التي أنبتت المسيحية واحتضنت المسيحيين الأوائل والكنائس المسيحية عبر العصور.

١-٣-٢ وتشكل مقولة من «من النيل إلى الفرات» الكتابية كوداً «شيفرة» تعبر عن وحدة هذه المنطقة وخصوصيتها وبنفس الوقت شكلت كوداً

«شيفرة» للسيطرة على هذه المنطقة ابتداءً من معاهدة سايكس-بيكو وانتهاءً بالأطماع الصهيونية. إننا ننظر إلى هذه المنطقة كوحدة واحدة لا يمكن أن تحلق عالياً إلا بجناحيها النيل والفرات وقلبيها النابض فلسطين.

#### ١-٤ السؤال الثاني: ما الذي يميز هذه الوثيقة عن غيرها من الوثائق؟

١-٤-١ من يقرأ الجزء الأول من الوثيقة والذي يشكل ما نسبته ٧٥٪ من مجملها سيدرك أمامه تحليلاً علمياً للتحديات التي تواجه المنطقة بعيداً عن العواطف المتأججة من جهة وعن منطق الخوف والقلق من جهة أخرى، بل تسمي الوثيقة التحديات بأسمائها الحقيقية مستندة إلى دراسات علمية وموضوعية وبحثية... إن هذا المنهج العلمي والبحثي الأكاديمي هو منهج أساسي في فهم هذه الوثيقة إذ إننا نقول: لا يمكن أن نفهم الواقع فهماً دينياً، ولا يوجد «حل ديني» لما تعاني منه المنطقة، كما وتشدد الوثيقة على الفهم الموضوعي والتحليل العلمي وأهمية التخطيط الاستراتيجي لما نمر به من أزمات.

#### ١-٥ السؤال الثالث: لماذا زج بالإيمان في هذه الوثيقة؟ ألا يجب فصل المواطنة عن الإيمان؟

١-٥-١ أولاً: هذه الوثيقة تندرج تحت ما يسمى بلاهوت الشأن العام (Public Theology) وهو مسار فكري في الكثير من دول العالم وتشكل هذه الوثيقة المحاولة الأولى الشرق أوسطية لهذا النوع من التحليل.

١-٥-٢ ثانياً: لقد نشأت فكرة المواطنة وترعرعت في الأوساط المختصة بحقوق الإنسان وفي القطاعات العلمانية نوعاً ما، والسؤال الذي يطرح نفسه اليوم هل يمكن دعم المواطنة بالإيمان؟ وهل يمكن للإيمان أن يكون رافداً للمواطنة؟ وهل يمكن الانتقال بفهمنا للدين وتفسيراته إلى مجابهة التحديات فتجدد الخطاب الديني للحاق بركب العصر؟

١-٥-٣ ألا تشكل محاولات إقصاء الانتماءات الدينية إقصاء للتنوع! أو لسنا بحاجة اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى تطوير فهم لما تسميه الوثيقة «الإيمان الواعي والفاعل» للخروج من خطاب الغيبيات الديني والذي تئن تحت ثقله؟ أو لسنا بحاجة إلى فهم للإيمان المستنير والفاعل مجتمعياً بحيث يكون هذا الإيمان رافداً للمواطنة لا ندأ لها؟ نأمل أن يتم تطوير خطاب ديني

إسلامي يقوم بالمهمة نفسها مجدداً الخطاب الديني القائم ليدعم المواطنة والدولة الحديثة.

## ٦-١ السؤال الرابع: لماذا هذا الملتقى الأكاديمي المسيحي للمواطنة في العالم العربي؟

١-٦-١ والجواب بسيط، فلقد وجد المشاركون أن هناك حاجة ماسة إلى ملتقى مسيحي أكاديمي غير مرتبط بالقيادات الكنسية التي لها حساباتها وغير منضو تحت المحاور الإقليمية والتجاوزات السياسية المتعددة، ليكون ملتقى بحثي أكاديمي فكري (Think Tank) لعدم وجود مثل هذا الملتقى حالياً. وسيشكّل هذا الملتقى Forum شراكة بين مفكرين من عدد من الجامعات الشرق أوسطية يدعى إليه، وحسب الحاجة، مفكرون من عدة دول أوروبية وغربية وآسيوية للتفكير والتخطيط معاً... مسيحيون ومسلمون ولا دينيون، فالفكر الحر لا يقف عند حد الطائفية.

٢-٦-١ ومن ناحية أخرى ولكي لا ينزوي الملتقى في برجه العاجي، أخذ الملتقى على عاتقه العمل مع الشباب الجامعي والذي يهدده شيخ البطالة من جهة والهجرة من جهة أخرى، لتثبيت الشباب في أرضهم فكراً وعملاً، ولإعدادهم للانخراط في مجتمع المواطنة الفاعلة.

٣-٦-١ نحن لا ندعي أننا بهذه الوثيقة وبهذا الملتقى سنغير خريطة الشرق الأوسط، كما لا ندعي أن عندنا حلولاً سحرية أو وصفة عجيبة، الأمر الذي تؤكد الوثيقة، بل ندرك أن الحل لن يكون إلا نتاجٍ مخاضٍ (Proces) مجتمعي، وعمليةٍ وعيٍ تراكميٍّ، ونضالٍ سلميٍّ مجتمعي، وحركة تحررٍ فكري فكل ما في الأمر أننا نريد أن ندلو بدلونا... وأن نجتهد... وأن نؤمن ونعمل... ونريد أن نفتح نقاشاً جدياً... وموضوعياً والأهم من ذلك أن نسعى للتفكير والتخطيط والعمل معاً!

## ٢- نداء الإيمان والمواطنة

### ٢-١ قضايا العصر والساعة:

إن من يتأمل في شرقنا العربي اليوم يجد تحدياتٍ جمّةً تنتظرنا. وأمام كل التحديات التي تواجهنا، حصرنا الفكر في عشر قضايا محورية ومصيرية عُنيّت بها ووثقتها أبحاثٌ مستفيضة، وهي التي تشكّل في ذات الحين عشرة تحديات جسيمة تفرض الدأب على التصدي لها دون كلل أو ملل، كما أنها بحاجة إلى مشاركة الإيمان الواعي والفاعل.

### ٢-١ القضية الأولى: الدين والدولة<sup>٦</sup>

٢-١-١ لا يوجد بعد اتفاقٌ على المبادئ التي تؤسّس لعلاقةٍ سليمةٍ بين الدين والدولة، كما لا يوجد نظامٌ واحدٌ ووحيدٌ يُعتبر الأفضل، بل هناك أنماطٌ واجتهاداتٌ مختلفةٌ مرتبطةٌ بالسياق التاريخي والثقافي والاجتماعي لكل بلد... مثلما هي الحال في اختلاف النموذج الأمريكي عن الفرنسي، والسويدي عن الألماني، والهندي عن الياباني... والماليزي عن الإندونيسي.

٢-١-٢ إنّ الدين والدولة هما نتاجٌ سياقيّ وتاريخيّ ومجتمعيّ لذلك نعرف أنّ الحلّ كما ذكرنا لن يتأتّى بالعصا السحرية، ولا باستيراد النماذج الغربية أو الشرقية، بل لن يكون الحلّ إلاّ نتاجٌ مخاضٍ (Process) مجتمعي، وعمليةٌ وعي تراكميّ، ونضالٍ سلميّ مجتمعي، وحركة تحررٍ فكري، شريطةً أنّ يكون لها بوصلة تشير إلى جهةٍ واضحةٍ لا لبسٍ فيها...

٢-١-٣ ليست العلاقة بين الدين والدولة جامدةً (ستاتيكية) بل إنها ديناميكية، كما أن الكلمة الفصل لم تُقل بعد، ولن تقال أبداً، وإنّ دلّ هذا على شيءٍ إنّما يدلّ على أنّ حركة التاريخ لم تأتِ إلى نهايتها بعد، بل سيبقى هذا الموضوع في حالة حراكٍ دائمٍ... وبالتالي لا يوجد جوابٌ أبديٌّ ولا توجد معادلة ثابتةٌ أو صحيحةٌ بل توجد بدائلٌ متعدّدةٌ ومساهماتٌ ومقارباتٌ وتفاعلاتٌ.

٢-١-٤ ومع هذا فعلى المستوى العالمي، تحتلّ هذه المنطقةُ الموقعَ الأخيرَ في العلاقة بين الدّين و الدّولة والذي يأتي في السياق الشرق أوسطي العام<sup>٧</sup>، والمتمثل في استخدام النظم الحاكمة من جهة والحركات المعارضة من جهة أخرى الدين أداةً للتسلط والاستفراد بالسلطة أو الانقراض عليها.

٢-١-٥ إنّ العلاقة الصحيحة بين الدّين والدّولة مهمة للتقدّم البشريّ ولمستقبل الشرق الأوسط؛ واختلال هذه العلاقة يؤثّر على جودة الحياة، وينعّص العيشَ اليومي، ويؤخّر الرقيّ المجتمعي. وإذا اختلّت العلاقة بين الدّين والدّولة انتقصت حقوق الأقليات، ودفعت المرأة ثمنًا باهظًا، وضاعت الفرص أمام الشباب، وانتفتت التعددية الدينية والفكرية والثقافية، وانتُهكت كرامة الإنسان وحياته. هذا بالإضافة إلى أنّ مجتمع القمع لا يحدّ الحريات الفردية والجماعية فحسب، بل يعوق الإنتاج، وبالتالي يهدر الطاقات البشرية بدل أن يكتشفها ويفجّرهما. وهنا لا بدّ من التأكيد على أنّ تأمين سعادة الإنسان وكرامته هو في النهاية محور الدّين وقوام الدّولة، فهل من الممكن خلق طاقات إيجابية متأزرة (synergy) بين الدّين والدّولة، كي يكون لإنساننا الشرق أوسطيّ حياة أفضل؟ هذا هو السؤال المحوري.

## ٢-٢ القضية الثانية: الدساتير وحكم القانون<sup>٨</sup>

٢-٢-١ ما زالت دولة القانون غائبة عن أكثر دول الشرق الأوسط، مع أن هذه المجتمعات في أمسّ الحاجة إلى دولة القانون هذه كوسيلةٍ للحماية من التسلط السياسي من جهة، ومن تسلطٍ وتطرفٍ دينيٍّ جائرٍ من جهةٍ أخرى، يحرم ما يريد ويحطل ما يتماشى مع أطماعه، كما أن دولة القانون أساسية لمكافحة الفساد المتفشى في الحكم والإدارة والاقتصاد، كالرشوة والمحسوبية ومحاباة الأقارب والابتزاز والاحتيال وممارسة النفوذ، ناهيك عن التزوير والمغالطة في الانتخابات والهيئات التشريعية والقضائية؛ والعبث بالبيئة، والاستهانة بحرمة الحياة.

٢-٢-٢ ثمة خلط ولبسٌ بين الشرائع البشرية من جهة والشرع الدينيّ من جهةٍ أخرى في مجتمعاتنا العربية. فالأديان لا يمكن أن تكون إلا مصادرَ قيميّةٍ للتشريع، أما القوانين الوضعية فلا يمكن إلا أن تصدر عن سلطةٍ تشريعيةٍ ناتجةٍ عن انتخابات حرةٍ ونزيهة، حيث يصون القانون قضاءً مستقلاً، ويسمو تطبيقه على المحسوبيات المُغرصة والمصالح الانتخابية.



٢-٢-٣ ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الدساتير العربية ما زالت تعاني من تجاذبات وتناقضات؛ كما أن آليات التفسير والتنفيذ لم ترتق بعد إلى العدالة الدستورية المنشودة، مما يقتضي شن حملات إصلاحية كثيفة من خلال قنوات التوعية والتربية القانونية على كافة مستويات المجتمع. إن ما تصبو إليه شعوبُ المنطقة ما هو إلا دولة القانون حيث تسود المواطنة المتساوية المتكافئة وحيث يُحتفى بالتعددية السياسية والثقافية والاجتماعية في ظل دولةٍ لا تُمَيِّز بين مواطنيها بناءً على الجنس أو الدين أو المذهب أو العرق أو اللون، بل تتيح فرصاً متكافئة للجميع.

### ٢-٢-٣ القضية الثالثة: أمن النظام وأمن المواطن<sup>٩</sup>

٢-٣-١ لقد ركزت معظم الدول العربية في العقود الماضية جُلَّ اهتمامها على شغفها بـ «أمن الدولة»، الذي أمسى يُعرف بأمن النظام، فكِدِّست الأسلحة وخزنتها على حساب التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية؛ وعلاوة على ذلك تم بناءً أجهزةٍ بوليسية ضخمة بما فيها الرقابة والتنصت والمتابعة، سيطرت على أغلب مناحي الحياة. وصار أمنُ الدولة هو أولاً أمنُ الحاكم والنظام بدلاً أن يكون أمن المواطن.

٢-٣-٢ لقد كشف «الربيع العربي» عَوَار الأنظمة الحاكمة من جهة، والحركات المعارضة من جهة أخرى، والتي قادتنا إلى وضع لم يعد فيه أمن للدولة ولا للمواطن. فمع وجود هذا الإنفاق الهائل على المعدات الحربية والأجهزة الأمنية، بلغت نسبة الأمية في العالم العربي ٣٦٪<sup>١٠</sup> وهي ضعف المعدل العالمي للأمية، كما أن نسبة البطالة في مجتمعاتنا هي الأعلى عالمياً إذ يحتاج شرقنا العربي إلى إيجاد خمسين مليون وظيفة جديدة في غضون العقد القادم، مما يشكل أكبر تحدٍ لاستقرار المنطقة. لذلك لا بد من تغيير الأولويات الأمنية في دول الشرق الأوسط، بحيث يتم التركيز على أمن المواطن، أمنه الشخصي، وأمنه الجسدي والنفسي، وأمنه الغذائي، وحقه في التعليم والعمل في السنوات المقبلة على أن يُصان حقه في التحرر من الخوف ومن الفاقة معاً، وأن يُعطى مجالاً لإطلاق قدراته الإبداعية والعلمية من جهة، وعلى إنشاء أجهزة أمنية عصرية ونزيهة قادرة على الحفاظ على وحدة البلاد وعلى حماية الأقليات وصيانة حقوق جميع مواطنيها.

## ٢-٤ القضية الرابعة: إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية

٢-٤-١ الشرق الأوسط منطقة حباها الله موارد طبيعية مميزة وبثراء بشري وثقافي وإثني لا مثيل له. إنه بحق لمنطقة غنية بـمـوارد الطاقة الطبيعية كالبترول والمعادن والغاز والشمس، بالإضافة إلى الأنهار والبحار والبحيرات، والصحارى والأراضي الخصبة والآثار السياحية، والموقع الاستراتيجي المميز بين قارات ثلاث. هذه كلها تشهد بماضٍ غني ومستقبلٍ واعد.

٢-٤-٢ ولكن ما ينقص هذه المنطقة هي مهارات إدارة هذه الموارد، والتثقيف الشامل والمكثف لتنميتها تنمية مستدامة لصيانة البيئة والحفاظ على حيويتها، كي يكون لسكانها حياةً ولتكن أفضل.

٢-٤-٣ في غياب المهارات اللازمة لإدارة هذه الموارد، ينقلب الغنى إلى فقر، فتعيش شعوب المنطقة تحت أنظمة قمع سياسي؛ وفي وسط تعاضم هويات فتوية متصادمة تهدر طاقتها وتنهب مواردها، وتهدم آثارها، وتُهجر أدمعتها، ويصير العيش فيها مرأً، ويصبح الإنسان المشرقي إما غريباً في داره تحت مسمياتٍ إثنية، ودينية وسياسية أو لاجئاً مهجراً جراء الحروب، وحملات الإبادة، والقمع السياسي تارةً، والاضطهاد الديني تارةً أخرى.

٢-٤-٤ ولا شك في أن زرع دولة إسرائيل في قلب هذه المنطقة لعب دوراً مهماً في تفتيتها وإهدار مواردها على التسلح، ناهيك عن الدور السلبي المتزايد الذي لعبته السياسات الخارجية للدول الكبرى الذي أدى إلى تمزيق النسيج الوطني ونشوء عناصر التطرف المشين في معظم بلاد الشرق الأوسط إبان العقود الأخيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولكن لا يمكن أن تتنصل حكومات وشعوب وكنايس هذه المنطقة من المسؤولية.

٢-٤-٥ إن مستقبل هذه المنطقة لمنوط بتعلم فن إدارة التنوع وإدارة الموارد الطبيعية والبشرية لنقل هذه المنطقة من الفقر إلى الحياه الكريمة، ومن حالة الضياع إلى بناء الإنسان والأوطان، ومن التفتت إلى خلق مساحاتٍ مشتركة للإبداع والبناء. وهذه المنطقة التي أغنت العالم في حقبات مختلفة، أغنته إيماناً وعلماً وحضارة، وعليها أن تلحق بركب المستقبل قبل فوات الأوان.

## ٢-٥ القضية الخامسة: المرأة

٢-٥-١ تعاني المرأة الشرق أوسطية من عدم المساواة في معظم الحقوق والواجبات وفي كلِّ مؤسّسةٍ من مؤسّسات المجتمع: نظام العدالة الجنائية والاقتصاد والرعاية الصحية والإعلام والسياسة وقانون الأسرة والأحوال الشخصية. فتؤكد التقارير الدولية<sup>١١</sup> على وجود فجوةٍ منتظمة بين الجنسين تنتج بسبب التمييز وانتشار التقاليد الذكورية والافتقار إلى المعاملة العادلة بشكل فعلي، وبالتالي غياب الصوت. فرغم تحقيق المرأة في هذه المجتمعات لمكاسبٍ لا بأس بها منذ أواخر القرن التاسع عشر مع حركة النهضة العربية في مجال التعليم في العقود الأخيرة؛ إلا أن معظم الدول لا تلتزم بالمعايير العالمية المعترف بها لحماية حقوق المرأة.

٢-٥-٢ من هنا لابد من المطالبة الدؤوبة بفرض المشاركة الفعلية للمرأة في صنع القرارات والقيادة والمساهمة في حركة التطور والتنمية المستدامة وتفعيل كافة مكونات المجتمع. فإن أفضي عامل أساسي وفعال كالمراة عن عملية نهضة المجتمع وتنميته وتطوره تبقى المجتمعات فقيرة ومتأخرة عن ركب الحضارة الإنسانية الحقيقية.

٢-٥-٣ إن للمرأة حقوقاً بديهية للاشتراك في بناء المجتمع، وقد حان الأوان لتغيير ماهو غير عادل وغير بناءٍ لكي تتمتع المرأة بكامل إنسانيتها وتحافظ على كرامتها فتمارس الحقوق والواجبات بالتساوي جنباً إلى جنب مع الرجل. كما ولا بدّ من تطوير خطابٍ ثقافي واجتماعي وديني جديد لتمكين المرأة من أخذ دورها كاملاً في نهضة مجتمعاتنا.

## ٢-٦ القضية السادسة: الشباب

٢-٦-١ المجتمعات الشرق أوسطية مجتمعاتٌ فتيّةٌ إذ يُشكل الشبابُ فيها أكثر من نصفِ التعداد السكاني. ويمثل هذا الكمّ الهائل فرصة فريدة وتحدياً لا يُستهان بهما في الوقت ذاته. والسؤال هو: هل تستطيع مجتمعاتنا أن تؤهّل شبابها أكاديمياً وعلمياً ومهنياً، وأن تساعدَه على الانخراط في بناء الوطن والاقتصاد والإنتاج بكل أشكاله؟ أم سيُضاف هؤلاء إلى جمهور العاطلين عن العمل، فيجدون أنفسهم على هامش المجتمع والتاريخ؟<sup>١٢</sup>

٢-٦-٢ تحدٍ آخر هو تحدي العولمة والثورة المعلوماتية. فالشابُ الشرقي أوسطي يعيش في عالمين مختلفين بل ومتناقضين أحياناً كثيرة. فمن ناحية هناك العالم الشرقي أوسطي الذي يُجدُّ من تحركاته وطموحاته ويحلُّ ويحرِّم عليه ما شاء؛ ومن ناحيةٍ أخرى هنالك عالم افتراضي يبحر فيه الشاب إلى شطآن بعيدة غريبة، إلى أراضٍ يظنُّها تفيض لبناً وعسلاً، بينما هو يتضور جوعاً وعطشاً، ويشعر بالوحدة في وسط الازدحام، ويملؤه اللامعنى والفراغ.

٢-٦-٣ أما التحدي الثالث فهو تحدي الهوية الدينية، فشابُ مجتمعاتنا اليوم في حالة استقطابٍ ومنقسمٍ على ذاته، فمن بينهم جماعاتٌ منغمسةٌ في الدين إلى أبعد الحدود ومجموعاتٌ أخر ملَّت الدينَ والمتدينينَ وابتعدت عن الجوامع والكنائس.

٢-٦-٤ إن هذه التحديات تفرض علينا العملَ على تقويم العملية التربوية بحيث تتناسبُ مع فرص استثمار العقول والطاقات الفتية كما هي مع حاجات السوق من جهة، ومع الاقتصاد المحلي والعالمي من جهةٍ أخرى.

٢-٦-٥ كذلك تفرض علينا هذه التحديات تمكينَ الشباب ليكونوا غير مستهلكين لا حول ولا قوة في عالم العولمة الجديد، بل ليصبحوا أشخاصاً مُنتجين ومشاركين في الشبكة العنكبوتية، يجيدون اللغة العالمية الجديدة لتصبح مفتاحاً للولوج إلى العالم المتشكل حديثاً، ليس لمجرد كونها آلة تخاطبية، إنما آلة حوارية تساعد على التفكير والتعلم والممارسة والانخراط في نهضة المجتمع ورفعته. وفي عالم ما بعد الحداثة، لا بد أيضاً من تطوير خطابٍ ديني جديد يركزُ على الإيمان الواعي والفاعل وينقلُ الشباب من مجتمع القمع الديني إلى رحاب حرية «أبناء الله».

## ٢-٧-٧ القضية السابعة: كرامة الإنسان وجودة العيش

٢-٧-١ تحت عنوان «الكرامة والعدالة للجميع»، يستهل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قوله: «يولد جميعُ الناس ممتعين بحقوق متساوية غير قابلةٍ للتصرف وحرّياتٍ أساسية»، بناءً على ميثاق الأمم المتحدة ذاته الذي يؤكد من جديد إيمان شعوب العالم بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمه.

٢-٧-٢ إنَّ هذه الكرامةَ لمتأصلةً في جميع أعضاء الأسرة البشرية، وهي أساسُ الحقوق المتساوية وغير القابلةٍ للتصرف، مما يجعلها عماداً راسخاً لايتزعزع لتعزيز الحريات الكاملة التي يلزم أن تُكفَّل لكلِّ فردٍ بدون تمييزٍ أو تفرقة، أيّاً كان أصله أو جنسه أو لونه أو عمره أو حالته البدنية، وأياً كانت جنسيته ولغته وثقافته ودينه ومذهبه وعقيدته أو مكانُ إقامته أو وضعه المادي أو الاجتماعي، كي يحيا متمتعاً بحرية الرأي والتعبير عنه، وحرية العقيدة وممارستها، أو تغييرها، وبالسلامة الشخصية، وبحماية القانون المتساوية على أساس المواطنة المتساوية، ومتحرراً من الظلم والاستبداد والا ضطهاد والفرع والفاقة. كذا تبعتُ هذه الكرامةُ على توفير مقومات الحياة الكريمة وضماناتها من بيئةٍ صحيةٍ وعنايةٍ وقائيةٍ وعلاجيةٍ، وفرص العمل المتكافئة والمعاش المتكافئ مع المؤهل والوظيفة، وسهولة الوصول إلى مرافق السلطة والقانون والقضاء الحر. فأين مجتمعات شرقنا العربي من هذه الحقوق؟

## ٢-٨ القضية الثامنة: الروحانية والثقافة الإنسانية

٢-٨-١ من يدرس أوضاع الشرق الأوسط اليوم لا بد وأن يصل إلى نتيجة مفادها أنه وبالرغم من تكاثر أعداد المتدينين في الكثير من بلداننا إلا أننا أصبحنا نفتقد لروحانية إنسانية عميقة تحيا على مخافة الله وتقدس الحياة وتكرم بني آدم وتحب الجار وتطلب له الخير أيّاً كان دينه أو مذهبه أو هويته. وبسبب غياب هذه العناصر الروحية والحيوية الهامة يلجأ الكثيرون للبحث عنها باطلاً في بدائل واجتهادات لا تمت إلى جوهر الدين بصله بل كثيراً ما تنجر في تيارات تهتم بالقشور وتنصرف إلى ممارسات غير إنسانية.

٢-٨-٢ من جهة أخرى، ورغم ازدياد أعداد حملة الشهادات الجامعية بكل تخصصاتها إلا أننا نرى أيضاً ضعفاً في الثقافة بأبعادها الإنسانية والحضارية، وقد قاربت الأرض التي أنبتت الحضارة أن تُقفّر جراء زحف «ثقافة الصحراء». لذا تفتقد المنطقة اليوم الى روحانية إنسانية رفيعة وثقافة حضارية أصيلة تقدس الحياة وتعلي قدر الإنسان وتراعي مصالح الجار القريب والمجتمع الأوسع.

## ٢-٩ القضية التاسعة: التفكير في زمن التكفير

٢-٩-١ ما زالت معظم مجتمعاتنا العربية مليئةً بالغيبيات والتي تخلط أحياناً بالدين، وتجعل من الفرد إنساناً اتكالياً على غيبٍ أو قدرٍ مجهول حيث نرى

اللّه يُستخدم كشماعة تحل مكان العقل والإرادة والعمل، فتفتقد مجتمعاتنا إلى التشخيص المعرفي والتحليل العلمي، وثقافة استخدام العقل في فهم الأمور على علاتها وليس كما نخمّنُها أو كما نعللها أو كما نحلم بها. كما تفتقد مجتمعاتنا إلى زخم كاف من أصوات القيادات الدينية المتعلقة<sup>١٢</sup> لمكافحة ظواهر التطرف المستفحلة إلى حد الإكراه في الدين، أو التكفير أو التهجير أو القتل. فقلّمًا وجدت في بلادنا العربية خطط استراتيجية جذرية وواسعة في مسائل التوعية السليمة للمواطنة، أو قضايا التنمية البيئية والصحية والتعليمية للخروج من القوقعة وتجسير الفجوة مع الركب الحضاري والتكنولوجي الحاصل. يلزمنا إعطاء العقل حقه وأن نزوّده بالإيمان الواعي الذي لا يخاف الفكر أو العلم أو المنطق<sup>١٤</sup>. وإلا فلا نهضة للأمة، ولا أفق للتغلب على مشكلاتها.

## ٢-١٠ القضية العاشرة: الحاجة إلى رؤيا موحّدة

٢-١٠-١ تمر المنطقة العربية في حالة من انسداد الأفق، وفي فترة قد تكون الأصعب عليها منذ زمن بعيد، ولا توجد حلول سهلة، ولا من خلاص قريب. لذلك يُصاب الكثيرون بحالات من اليأس والإحباط تقود البعض إلى الهجرة الخارجية، أو إلى التوقّع الأصولي الديني أو إلى الانغماس في ثقافة الاستهلاك ونسيان العالم وكل ما فيه. إن ما تفتقد إليه المنطقة اليوم هو الأمل المقترن بالجد والعمل. فإنّ التحدي الأكبر أمام حالة الضياع والاستقطاب هذه، هو غيابُ رؤيةٍ مشتركة لا تقسّم بل تجمع، ولا تفتت بل تربط، ولا تكفّر بل تفتح أبواب الفكر على مصاريعها

٢-١٠-٢ والرؤيا لا بد وأن تكون أكثر من واقعية دون أن تتغاضى عن الواقع، وأن تكون شاملة دون أن تنكر الأجزاء والمكوّنات. كما ولا بد أن تكون طموحة وحاملة؛ ولكنّ الأهم هو أن تكون عاملة ومثمرة فرؤيا بلا عمل وبلا ثمر تبقى حلماً وزدياً ليس إلا.

### ٣- دورنا المسيحي والإنساني والوطني

١-٣ بناءً على ما تقدّم ارتأينا التركيز على دورنا المسيحي والإنساني والوطني لمخاطبة القضايا الملحة التي تواجه مجتمعاتنا، وعلى تفعيل المشاركة المسيحية الإيجابية في عملية النهضة التي تحتاجها منطقتنا في سياق أوضاعها الحالية، وسبُل ملاءمتها للعصر، على غرار ما شهد له التاريخ في قرونٍ سابقة من مساهماتٍ مسيحيةٍ فعّالةٍ في نهضة البلاد وازدهارها حضارياً وسياسياً واقتصادياً، واجتماعياً في مجالات التعليم والصحة والثقافة والأدب والصحافة والفن وغيرها.

٢-٣ إننا ندرك أنّ مستقبل مسيحي الشرق الأوسط وثيق الارتباط بمستقبل الشرق الأوسط ذاته؛ ولانزعّم أنّ ثمة حلاً للمسيحيين وحدهم أو أن هنالك وصفةً سحرية للمنطقة برمتها، فلا نفترض أنّ المسيحية هي الحلّ كما أن الإسلام ليس هو الحلّ. في الحقيقة ليس هنالك حلّ ديني لما تعاني منه المنطقة. لكننا نؤمن أن الدين يحوي قيماً إنسانية سامية يمكنها أن تشكّل عنصراً جوهرياً لتطوير مجتمعاتنا وتقدّمها، وإنه من الخطأ إغفال هذه القيم البناءة للإنسان كما للمجتمع؛ مع إدراكنا أنه يمكن أيضاً إساءة استخدام الدين وتفسيره فيقسّم ويشرذم بدلاً من أن يجمع. نحن ندرك كمّ الثراء الهائل الذي تمتلكه منطقتنا، ونحيي المجتمع الذي يحتفل بتعدديته وبتنوع ثقافته.

٣-٣ لذا نؤمن ونشدد أن لنا دوراً إيجابياً وهاماً إذ لنا دعوة في هذا الوطن. تاريخنا وجغرافيتنا يشهدان بذلك. فلم يكن جُزأفاً أن كتابنا المقدس، دستور إيماننا وسلوكنا، أُوجي به لأجدادنا، ودوّته هؤلاء المؤمنون القديسون. ونحن ننظر إلى رائد إيماننا يسوع المسيح الذي حلّ بيننا وجال يعلم ويصنع خيراً في وسطنا وفي أراضينا، وهو لا يزال يدعونا بكلمته وعلى مثاله أن نكون شهوداً له ولرسالته، وامتداداً لخدمته قولاً وفعلاً. بدءاً من وجودنا في أوطان امتدّت فيها جذورنا وعشنا على ترابها، لها حقوق علينا، نلتزم بها، لانهملها ولانتهرب منها.

## ٤- نؤمنُ لذلك ونلتزم

٤-١ نؤمن بالله الواحد الأحد، الذي خلق الكون وكرّم الإنسان، بل جعله «خليفة» له على الأرض، وعهد إليه صيانتها وتزيينها؛ لذلك نلتزم بالحفاظ على الخليقة وإدارة مواردها كوكلاء أمناء، وصون كرامة الإنسان أيّ كان جنسه أو عرقه أو دينه أو مذهبه.

٤-٢ نؤمن بالله الواحد مثلث الأقانيم، لذلك نلتزم بالعمل على وحدة أوطاننا ووحداية رؤاها وأهدافها، بينما نحتفي بتنوعها الذي يعُني ونحافظ على تعددها الذي لا مثيل له.

٤-٣ نؤمن بالله الضابط الكل، كلي القدرة وكلي الرحمة، الذي لم يترك العالم وشأنه بل مازال يعمل فيه وفينا؛ لذلك نلتزم بالبقاء في أوطاننا، وبالانخراط الفاعل فيها، مسخّرين مواهبنا في الإنتاج والابتكار والإبداع.

٤-٤ نؤمن بالمسيح يسوع، كلمة الله الذي صار جسداً وحلّ بيننا، وجال يعلم ويشفي ويصنع خيراً، منادياً جميع الناس إلى التوبة والبر، ومبشراً بالحرية والصالح؛ لذلك نلتزم أن نهتديّ بهديّه، وأن نواصل رسالته في خدمة الإنسان في مجالات التعليم والصحة والتنمية والثقافة وإرساء العدالة وصون حقوق الإنسان وصنع السلام في سياقنا العربي.

٤-٥ نؤمن بالمسيح، وبموته مصلوباً وبُنصرة قيامته، فهو الذي شارك البشرية محنتها وتقاسم شظف العيش فيها، واحتمل الذل وذاق مرارة الألم والظلم والاضطهاد، ولكنه قام ظافراً ومُنبئاً بانبثاق عهد جديد؛ لذلك نلتزم بالتضامن مع المنكوبين والضعفاء والمظلومين، غير مستسلمين لليأس والقنوط، أو لمنطق الموت، بل نحيا في قوّة القيامة ورجائها، شاهدين لثقافة تقدّس الحياة.

٤-٦ نؤمن بالروح القدس الذي يعمل فينا وبننا، ومعزّياً لنا في شدائدنا، ومحياً ومجدداً لقوانا؛ لذلك نلتزم بالعمل الجاد على تجديد مجتمعاتنا ومؤسساتها، سعياً إلى إنسانية وروحانية تثري الحياة وتمجّد واهبها.



٤-٧ نؤمن بالكنيسة المسيحية المقدّسة الرسولية الجامعة، لذلك نلتزم بالروح والعمل المسكونيين، لنفكر ونخطط ونعمل معاً، كما ونمدّ أيدينا لجيراننا من أتباع الأديان الأخرى كي نبني معاً أوطاناً عادلةً آمنةً وحرّةً تتسع لجميع مواطنيها.

٤-٨ نؤمن بغفران الخطايا وندرك أننا كثيراً ما نكون جزءاً من المشكلة بدل أن نكون جزءاً من الحل. لذلك نلتزم أن نراقب أنفسنا، وأن نسعى لتصويب خطئنا، وأن نغفر لغيرنا كما عُفِرنا، فنؤسس لعهد جديد بين شعوب وطوائف هذه المنطقة.

٤-٩ نؤمن بالله الديان الذي سنقف جميعاً أمامه كي يعطي كلّ منا حساباً عن نفسه، لذلك نلتزم بأن نعمل حتى تكون أوطاننا أيضاً ذات دساتير نيّرة وأنظمة مستقيمة وقوانين عادلة، لضمان الحقوق المتساوية والواجبات المشروعة للجميع بلا استثناء.

٤-١٠ نؤمن بالحياة الأبدية، وندرك أن شعوبنا التي تؤمن بالحياة الآخرة بعد الموت راحت تياس من إمكانية وجود حياة كريمة قبل الموت. لذلك نلتزم بالعمل على تأمين الحياة الأفضل في أوطاننا وفي أزماننا.

٤-١١ إننا وإذ نمّر بهذه المرحلة العصبية في تاريخ بلادنا حيث يتعرض المسيحيون للاضهاد والتكفير والتهجير إنما ندرك أن هذا الدمار لا يستهدف المسيحيين فحسب بل الوطن برمته وبكافة أطيافه. كما ندرك أن الخلاص لن يكون قريباً أو سهلاً، بل سيأتي نتيجة مخاض عسير وعملية وعي تراكمي وإصلاح جذري للنظم ولأنماط الفكر، على مدى تنشئة الأجيال.

٤-١٢ ولكن، بالرغم من كل المحن، نلتزم بالبقاء والاستمرار مع أقراننا ذوي الاهتمامات المشتركة في مسيرة النهضة التي تحتاج إليها مجتمعاتنا إذ نحن مسؤولون أمام الله أن نعيّ وصيته بطلب صلاح بلادنا وما لصالحها، كما أن لنا حصّة في مستقبلها.

٤-١٣ هذا هو مفهومنا للإيمان الواعي والفاعل، وللتفاعل الإيجابي، وللمشاركة الفعّالة. لذلك:

**نعم، نحن نؤمن وملتزم.**

## الهوامش:

١. انظر الرابط الإلكتروني [www.cafcaw.org](http://www.cafcaw.org) لمواد ذات صلة.
٢. للتعريف بمجموعة ديار انظر: [www.diyar.ps](http://www.diyar.ps) [www.daralkalima.edu.ps](http://www.daralkalima.edu.ps)
٣. وقد صدر — عن مجموعة ديار كتاب يسجل بعض المسائل والمداخلات التي نوقشت في أثناء المرحلة الأولى من إطلاق مشروع الدين والدولة في الشرق الأوسط بعنوان الدين والدولة: اللاهوت والمرأة والإعلام . المحرر: متري الراهب. في «سلسلة المجتمع المدني» – بيت لحم، فلسطين: ديار للنشر، ٢٠١١؛ بالإضافة إلى كتاب الدين والدولة: الأردن نموذجاً» (عمان: مركز القدس للدراسات السياسية: ٢٠١٠، بالاشتراك مع دار الندوة الدولية في بيت لحم، ومركز أولاف أولمه الدولي بالسويد).
٤. في إعدادنا لهذه الوثيقة استعنا بدراسة متعمقة وبنقاش وافٍ لعدة وثائق ذات صلة أصدرتها مؤسسات رفيعة المقام مثل «بيان الأزهر والمثقفين [عن منظومة الحريات الأساسية]» إصدار مكتب شيخ الأزهر الشريف – القاهرة، ٢٠١٢؛ «الميثاق الاجتماعي العربي» إصدار منتدى الفكر العربي – عمان، الأردن، كانون الثاني ٢٠١٢؛ وكذا وثيقة العلماء الثمانية والثلاثين «كلمة سواء» إصدار المعهد الملكي للفكر الإسلامي في عمان – الأردن، ٢٠٠٧؛ إلى جانب وثيقة الفاتيكان – “The Catholic Church in the Middle East: Communion and Witness” – “Ecclesia in Medio Oriente”) إصدار Special Assembly for the Middle East of the Synod of Bishops – مدينة الفاتيكان، ٢٠١٠؛ وعدة وثائق حول الشرق الأوسط من إصدار مجلس الكنائس العالمي؛ ووثيقة «المسيحيون في الشرق الأوسط: حضور وشهادة» من إصدار مجلس كنائس الشرق الأوسط – بيروت، لبنان، ٢٠١٢. كما ونعتزم أن نناقش هذه الوثيقة مع أفراد ومؤسسات صديقة من أصحاب الفكر والرأي والعلم.
٥. وما يميّز هذه الوثيقة عن غيرها هو «إطار عام للتحرك» ، وهو بمثابة خطوات عمل فعلية على مدى العامين ٢٠١٥-٢٠١٦. تنطلق من مبادئ ومعتقدات إيماننا وإصرارنا على أن نلتزم بدورنا الفاعل والبناء للنهضة المنشودة بمجتمعاتنا .
٦. تعرفنا في دراسات سابقة (انظر كتاب الدين والدولة: اللاهوت والمرأة والإعلام، ص. ٨-٩) على عدة إشكاليات أسفرت عنها تساؤلات تشكل مجموعها بارومتراً ومقياساً لعلاقة الدين بالدولة في الشرق العربي:

- هل الدولة حيادية في الأمور الدينية، أم أنها تحابي وتفرق، أو تضايق الجماعات الدينية، وكيف تنظّم العلاقة معها؟
  - هل ينصّ الدستور على دينٍ معيّن للدولة، وماذا بالنسبة لباقي الأديان؟
  - هل هناك انتهاكٌ للحريّاتِ الدينيّة، أو اضطهادٌ ومضايقاتٌ لمجموعة أو للمجموعات الدينيّة؟
  - هل تتدخّل الدولة في التّشريعاتِ الدينيّة؟
  - هل هناك قوانينٌ تصون حريّةَ المعتقد بما في ذلك إمكانيّة تغيير المعتقد أو عدم الاعتقاد، وهل توجد بدائلٌ مدنيّة بعيداً عن الحركات الدينيّة؟
  - ما هو مدى تدخّل الجماعاتِ الدينيّة في سياسات الحكومات، وما هو تأثيرها على أنظمة الدولة؟
٧. تحتلّ هذه المنطقةُ الموقعَ الأخير في موضوع فصل الدين عن الدولة  
(انظر المرجع السابق ذكره، ص ١٠):

كما تعاني المنطقة حديثاً من هوس بالدولة الدينية إسلامية كانت أم يهودية مما يشكل تمييزاً ضد أبناء الديانات الأخرى التي تضرب جذورها عميقاً في تاريخ المنطقة.

لا يوجد فصلٌ للدين عن الدولة في أيّة دولةٍ من دول الشرق الأوسط العشرين. لسبع عشرة (١٧) دولة من العشرين، دينُ الدولة هو الإسلام. إنّ تسع عشرة (١٩) دولة تمنع التبشير، وأربع عشرة (١٤) دولة تُجرّم تغيير المعتقد.

هناك اثنتا عشرة (١٢) دولة تمنع نشر كتبٍ لأقلياتٍ ولجماعاتٍ دينيّة. إنّ خمس عشرة (١٥) دولة تمنع وجود أحزابٍ دينيّة، وعشر (١٠) دول تلاحق القيادات الأصوليّة.

ست (٦) من هذه الدول تمنع دين الأقليات ودولة واحدة لا تسمح بدين لأية مجموعة أخرى. لا يجوز أن ننظر إلى هذا الموضوع بعيداً عن السياق العام، ممّا يشبه غياباً للديمقراطيّة والحدّاثّة والإنتاج بكافة أشكاله، وحالات الاستقطاب بين الحزب الحاكم الواحد والتيارات الدينيّة، والتي تسعى للسيطرة على الحكم وعدم الاكتراث بشريّة حقوق الإنسان.

٨. انظر نحو الحرية في الوطن العربي: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤، إصدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٤.

٩. انظر تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩.
١٠. انظر كتاب Hassan R. Hammoud. Illiteracy in the Arab World، أعد في ٢٠٠٥ ونشرته اليونسكو في ٢٠٠٦.
١١. انظر نحو نهوض المرأة في الوطن العربي: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥.
١٢. انظر خلق الفرص للأجيال القادمة: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢.
١٣. هنا تلزم الإشارة إلى بعض البيانات المهمة وعلى رأسها بيان الأزهر الشريف في مكافحة التطرف والإرهاب، الصادر في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (انظر [www.azhar.eg/conf2014](http://www.azhar.eg/conf2014)...) و كذلك كتابات لمفكرين مسلمين نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مقالات الاستاذ الدكتور محمد السماك: «دعوة لمبادرة إسلامية ضد الإرهاب والتطرف». بيروت: جريدة المستقبل، العدد ٥١٢٣، بتاريخ الإثنين ١٨ آب ٢٠١٤، ص. ١٩:
- <http://www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?Type=NP&ArticleID=62857>
- وكذا «رد إسلامي على بيان مجلس البطارقة»، بيروت: جريدة السفير بتاريخ ٢٩ آب ٢٠١٤ (انظر <http://assafir.com/article/2/369067>)
١٤. انظر نحو إقامة مجتمع المعرفة: تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣.

## من النيل إلى الفرات: نداء الأيمان والمواطنة

« في زمن يتقاعس فيه المسؤولون عن القيام بواجباتهم وتكبر الضبابية فيما خص الدين والدولة ويصبح القانون وجهة نظر والعدالة الاجتماعية حلماً بعيد الأمد، تأتي هذه الوثيقة في التوقيت الملائم. إنها وثيقة - جواب من قبل «الملتقى الأكاديمي المسيحي للمواطنة» على الأخطار ومحاولات تفتيت المجتمع وتفكيك أوصال نسيجه الاجتماعي والديني والثقافي المتنوع. انها تعيد البوصلة الى المواطنة التي تحمي الحقوق وتحافظ على التنوع الديني والثقافي.»

### الأب ميشال جليخ، الأمين العام لمجلس كنائس الشرق الاوسط

« يمكن أن تشكّل هذه الوثيقة - بل ويجب أن تشكّل - انطلاقة لحركة فكرية مسيحية تلتقي في أهدافها الوطنية والإنسانية والدينية السامية مع تطلعات مسلمي الشرق الأوسط... لقد أكدت الوثيقة على التزام مسيحيي الشرق العربي بمجتمعاتهم للصمود في أوطانهم وليس الهجرة منها، والانخراط فيها وليس الانكفاء عنها، والعمل على نهضتها وليس فك الارتباط بها ، وبهذه الروح أردد مع أصحاب الوثيقة: «أمين، نؤمن ونلتزم.»

### د. محمد السماك، الأمين العام للجنة الوطنية اللبنانية للحوار الإسلامي المسيحي، ومستشار مفتي جمهورية لبنان، والرئيس المشارك لمنظمة «الأديان من أجل السلام»

« توصيف دقيق للواقع الذي نعيشه. كل القضايا التي تتناولها الوثيقة هي شأن عام - شأن إنساني بامتياز. فما دخل اللاهوت المسيحي به؟ فاللاهوت المسيحي يتطلب منا أن نعمل للمصالحة والسلام والإصلاح بالشجاعة والثبات والجهد للالتزام بقضايا الشأن العام، قبل أن نقدّم القرايين.»

### د. ماري ميخائيل، الرئيس السابق لكلية اللاهوت في الشرق الأدنى، بيروت

« تتناول الوثيقة عشر قضايا، تمثل في مجموعها هموم واهتمامات المسيحيين الشرقيين، والتي تتقاطع في الواقع مع هموم واهتمامات شعوب الأمة العربية، وتشمل العلاقة الجدلية المعقدة بين الدين والدولة ، وأهمية الفصل الودّي (وليس الاستعدادي) بينهما، بحيث لا يُفسد الدين السياسة، ولا تُفسد السياسة الدين.»

### د. سعد الدين إبراهيم، أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية، ومدير مركز ابن خلدون للبحوث بالقاهرة

« تعتبر هذه الوثيقة وثيقة أساسية لما يعرف بلاهوت الشأن العام ونموذجاً للإيمان الواعي والعامل الذي يرتكز على روحانية إنسانية عميقة وعلى ثقافة تقدر الحياة وتدعم المواطنة للجميع.»

### القس د. متري الراهب، رئيس مجموعة ديار، رئيس كلية دار الكلمة الجامعية للفنون والثقافة

